التّضمين الصّوتي
Combining phonetic

د. رشيدة بلهادي‡

تاريخ الاستلام: 2021.12.15 تاريخ القبـول: 2022.02.06

ملخّص: ذكر الخليل في معجمه التّضمين وهو ظاهرة صوتيّة عربيّة أخذت أشكالا متعدّدة بمصطلحات غير مضبوطة في الدّرس العربي. وسيحاول البحث شرح التّضمين، وجمع فروعه، متجاوزا المشكلة المصطلحية معتمدا على شيوع المصطلح أوّلا وموافقته للمفهوم ثانيا.

كلمات مفتاحيّة: التّضمين؛ الأصوات؛ الخلط؛ الإشراب.

Abstract: In his dictionary, " AL-Khalil" mentioned **" Combining "**, which is An Arabic Phonetic phenomenon took many forms With terms Not set In the Arabic lesson.
The search will try to explain **"Combining "**and collecting its offshoots, and we will passed the Terminology problem Depending on the Popularity of the term On the one hand, and the Its interconnectedness with definition on the other hand.
Keywords: Combining; Sounds; mix up; blending.

1. المقدّمة: يجد المتصفّح لكتب اللغة عددا هائلا من الإشارات والإرهاصات التي بنيت على أساس منها نظريات علم اللغة، غير أنّ الدّرس اللغويّ لم

‡ جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، البريد الإلكتروني: oumali.racha@gmail.com
(مؤلّف مرسل)

يستوف كلّ ما جاء في أمّهات الكتب من إرث لغويّ، ومن ذلك ما أشار إليه "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في الجانب الفونولوجيّ: ممّا أسماه: "المضمّن من الأصوات"في قوله: «المضمّن من الأصوات، تقول للإنسان:قِفْ (قُلَى) بإشمام اللام الحركة، وعلى "فَعْل" بتسكين العين وتحريك اللام فيقال: هذا صوت مضمّن لا يستَطاع الوقوف عليه حتّى يوصل بشمّه كذا» (الفراهيدي 2002، ص: 27-28). فما التّضمين؟ وما المضمّن من الأصوات؟

سيحاول البحث تحديد مصطلح " التّضمين" في علم الأصوات والأشكال التي يأخذها؛ باستقراء ما جاء في بطون الكتب من وصف للأصوات وآلية النّطق بها مسقطا معنى التّضمين عليها.

2. تعريف التّضمين:

1.2 التّضمين في اللغة : التّضمين كما ورد في المعاجم اللغويّة من "ضمن" و«الضّاد والميم والنّون أصل صحيح، وهو جعل الشّيء في شيء يحويه. من ذلك قولهم: ضمّنت الشّيء، إذا جعلته في وعائه... والمضامين ما في بطون الحوامل» (ابن فارس، بدون، ص: 372)، وتقول: ضمّن الشّيء الشّيء: «أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع والميّت القبر، وقد تضمّنه هو»(ابن منظور، 2009، ص: 313).

2.2 التّضمين اصطلاحا: أمّا في الاصطلاح فقال "الخليل بن أحمد": «المضمّن من الأصوات، تقول للإنسان: قِفْ (قُلَى) بإشمام اللام الحركة وعلى "فَعْل" بتسكين العين وتحريك اللام فيقال: هذا صوت مضمّن لا يستَطاع الوقوف عليه حتّى يوصل بشمّه كذا»(الفراهيدي، 2002، ص: 27-28) وهو التّعريف الذي تداولته المعاجم للمضمّن من الأصوات فهذا "الأزهري" يقول: «المضمّن للأصوات أن تقول للإنسان: قفْ قُلى، بإشمام اللام إلى الحركة»(الأزهريّ، 2004م ص: 228)، فيما قال "الزّبيدي الأندلسيّ": «والمضمّن من الأصوات: ما لا يستطاع الوقوف عليه حتّى يوصل

بآخر»(الزّبيدي: تاج العروس، بدون، ص: 334)، وفي هذا التّعريف شرح للتّضمين بذكر بعض من أمثلته:

المثال الأوّل: قفْ؛ وذكر "ابن الجزري" (2000م، ص: 50) جواز أن يكون بضمّ القاف على أنّها لغة فاشية عند العرب في أمر الفعل "قاف" بمعنى أتبع.

المثال الثّاني: قلى؛ ويشير فيه إلى إمالة الألف المقصورة لأصلها اليائيّ.

المثال الثّالث: "فَعْل" بتسكين العين وتحريك اللام، وهو إشارة إلى الإشمام في الفعل الأجوف يكون بخاصّة في بنائه للمجهول.

وتعطي عبارة" هذا صوت مضمّن لا يستَطاع الوقوف عليه حتّى يوصل بشمّه كذا" في تعريف "الخليل" مفهوم التّضمين بعدا أشمل لتضمّ الصّوامت ممّا لا يوقف عليه إلا بصويت وإلا كان الصّوت ناقصا.

أمّا كتب اللغة فعرفت التّضمين بمسمّيات ومصطلحات مختلفة باختلاف طبيعة الصّوت، وتركت مصطلح التّضمين مشتركا لفظيّا تتنازعه علوم لغويّة أخرى.

3. أنواع التّضمين:

1.3 الأصوات المختلطة: وُسمت بعض الأصوات بالمزج والخلط «لما فيها من مزج وخلط أحد حرفين أصليين والآخر حتّى تولّد منهما حرف فرعيّ ويقال لها: الحروف المشربة والمخالطة –بكسر اللام وفتحها–لما فيها من إشراب حرف صوت آخر، ومخالطة كلّ من الحرفين للآخر» (عبد المنعم العبد، بدون، ص: 33) ويشير هذه التّعريف إلى نوع من الأصوات تسمّى "الأصوات الفرعيّة" مبيّنا آلية تكوينها فهي ناتجة عن امتزاج صوت بصوت آخر، من الأصوات التّسعة والعشرين فيتكوّن بامتزاجهما واختلاطهما صوت ثالث فرعيّ.

وجاء تقسيم الأصوات الفرعيّة قسمين على اختلاف المسمّيات؛ فهذا صاحب "المفيد في علم التّجويد" يعرّفها قائلا: «أمّا الحروف الفرعيّة فهي التي تخرج من مخرجين، وتتردّد بين حرفين، وتنقسم إلى فصيح وغير فصيح» (الجريسي، 2003 ص: 32)؛ وفي هذا وصف لآلية النّطق بهذه الأصوات؛ إذ بيّن صاحبه أنّ هذه الأصوات تتّسع في مخرجها لتلامس مخرج صوت آخر فيخرج صوت فرعيّ متردّدا بين مخرجين ومتّسعا ليجمع بين صوتين.

أمّا "ابن جنّي" فعدّد الأصوات الفرعيّة وبيّن المقصود بالفصيح وغيره؛ إذ قال مفصّلا الأصوات الفرعيّة الفصيحة: «واعلم أنّ هذه الحروف التّسعة والعشرين قد تلحقها ستّة أحرف تتفرّع عنها، حتّى تكون خمسة وثلاثين حرفا. وهذه السّتّة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي: النّون الخفيفة ويقال الخفيّة، والهمزة المخفّفة، وألف التّفخيم، وألف الإمالة، والشّين التي كالجيم، والصّاد التي كالزّاي» (ابن جنّي، 1990، ص: 46)؛ ويتّضح من كلام "ابن جنّي" استحسان هذه الأصوات السّتّة، وهو الاسم الذي اختاره لها وبيّن أنّ القصد من الفصاحة؛ فصاحة الكلام الذي تضمّن هذه الأصوات من قرآن وفصيح كلام العرب.

في حين كان نعت بقيّة الأصوات الفرعيّة بغير المستحسنة، يقول: «وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهي فروع غير مستحسنة، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشّعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبّلة وهي، الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشّين، والضّاد الضّعيفة والصّاد التي كالسّين، والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثّاء، والباء التي كالميم، ولا يصحّ أمر هذه الحروف الأربعة عشر اللاحقة للتّسعة والعشرين، حتّى كمّلتها ثلاثة وأربعين، إلا بالسّمع والمشافهة»(المصدر نفسه، ص: 46).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجيم لا تدخل في باب الأصوات المضمّنة فهي صوت مركّب ينشأ عن صوتين متمايزين، لا مختلطين.

2.3 العنوان الفرعيّ الثاني: الإدغام في اللغة بمعنى الإدخال، و«أدغمت اللجام في فم الفرس، إذا أدخلته فيه. ومنه الإدغام في الحروف»(ابن فارس بدون ص: 285)، وهو ما أكّده "الأزهري": «إدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا»(الأزهريّ، 2004م، ص: 78)؛ فهو اصطلاحا: «خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين فيصيران حرفا واحدا مشدّدا يرتفع اللسان عند النّطق بهما ارتفاعة واحدة» (الجريسي، 2003، ص: 104) وعلّته الثّقل حسب ما أفاد به " محمد مكي نصر الجريسي" في قوله: «وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عَود اللسان إلى المخرج الأوّل، أو مقاربه، فاختار العرب الإدغام طلبا للخفّة؛ لأنّ النّطق بذلك أسهل من الإظهار كما يشهد به الحسّ والمشاهدة، ولذلك شبّه النّحاة الإظهار بالمشي المقيّد؛ لأنّ الإنسان إذا نطق بحرف وعاد إلى مثله أو إلى مقاربه يكون كالرّاجع إلى حيث فارق أو إلى قريب من حيث فارق»(المرجع السابق، ص: 104).

ويتمّ الإدغام بإدراج حرف ساكن في حرف آخر ساكن بعده لم يفصل بينهما بفاصل بحركة أو بوقف، بحيث يصير الحرفان كأنّهما حرف واحد، نحو: عضّ واطّلع، وهو نوعان:

إدغام كبير: وهو ما كان الأوّل من الحرفين فيه متحرّكا سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، وسمّي كبيرا لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السّكون وقيل لتأثيره في إسكان المتحرّك قبل إدغامه. وقيل لما فيه من الصّعوبة، وقيل لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقارتبن.

وإدغام صغير: هو الذي يكون الأوّل منهما ساكنا والثّاني متحرّكا (البصري 2002، ص: 07).

وتفصيل الإدغام بأنواعه في ثلاثة فصول من الكتاب لسيبويه هي: "الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه"(سيبويه، 1982م ص: 438)، و"الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد"(المصدر نفسه، ص: 445) و"الإدغام في حروف طرف اللسان والثّنايا"(المصدر نفسه، ص: 460).

3.3. الأصوات المشربة: الأصوات المشربة أصوات مجهورة اختلَف تحديدها لدى عالمين من علماء العربيّة بعض الاختلاف، وهما: "سيبويه" و"ابن جنّي"؛ فأمّا الأوّل: فيرى بعض الدّارسين (مكريني، 2013م، ص: 217) أنّ الحروف المشربة عنده مرادفة للحروف أو الأصوات المجهورة، وأقسامها عنده ثلاثة:

القسم الأوّل: هي حروف القلقلة نفسها وعلّل وصفها بالإشراب بقوله: «واعلم أنّ من الحروف حروفا مشربة ضُغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة ... وذلك القاف، والجيم والطاء، والدّال، والباء. والدّليل على ذلك أنّك تقول: الحِذْقْ فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصُّويت، لشدّة ضغط الحرف. وبعض العرب أشدّ صوتا، كأنّهم الذين يرومون الحركة» (سيبويه، 1982م، ص: 174)؛ فحروف القلقلة مشربة صُويتا «وهو عبارة عن صوت حركة صغيرة مختلسة، لم تبلغ في درجتها وهيئتها، درجة الحركة العاديّة مثل: الفتحة، والكسرة، والضّمّة. وتشبه هذه الحركات المختلسة –إلى حدّ كبير– صوت الحركة المركزية (central vowel)، التي وصفها "دانيال جونز" في جدول الحركات المعيارية (Cardinal vowels)، والتي تكون أعلى نقطة في اللسان حين النّطق بها هي وسطه. ويرمز لهذه الحركة في جدول الرّموز الدّولية .I.P.A، بالرّمز (ə).» (النّوري، 2018م، ص: 122–123).

وأمّا القسم الثّاني فأشرب نفخا قويّا بدل الصُّويت، يقول "سيبويه": «ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النّفخة ولم تُضغط ضغط الأولى، وهي الزّاي، والظّاء، والذّال، والضّاد؛ لأنّ هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصّدر انسلّ آخره وقد فتر من بين الثّنايا لأنّه يجد منفذا، فتسمع نحو النّفخة. وبعض العرب أشدّ صوتا، وهم كأنّهم الذين يرومون الحركة. والضّاد تجد المنفذ من بين الأضراس... وذلك قولك: هذا نَشُزْ، وهذا خَفُض» (سيبويه 1982م، ص: 174)؛ والظّاهر أنّ النّفخة المقصودة غير الزّفير إنّما نفخ قوّيّ جعل "سيبويه" يشبّه صوته بظاهرة صوتية أخرى تسمّى الرّوم وسيأتي الحديث عنها.

فأمّا القسم الثّالث فأصوات لا نفخا يصاحبها ولا صويتا و«لا تسمع بعدها في الوقف شيئا ممّا ذكرنا؛ لأنّها لم تُضغط ضغط القاف ولا تجد منفذا كما تجد في الحروف الأربعة. وذلك اللام والنّون؛ لأنّهما ارتفعتا عن الثّنايا فلم تجدا منفذا. وكذلك الميم؛ لأنّك تضمّ شفتيك ولا تُجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة حيث وجدن المنفذ. وكذلك العين والغين والهمزة، لأنّك لو أردت النّفخ من مواضعها لم يكن كما لا يكون من مواضع اللام والميم وما ذكرت لك من نحوهما. ولو وضعت لسانك في مواضع الأربعة لاستطعت النّفخ فكان آخر الصّوت حين يفتر نفخا. والرّاء نحو الضّاد» (المصدر السابق، ج: 04، ص: 175).

أمّا "ابن جنّي" فجعل الحروف المشربة قسمين اثنين اتّفق فيهما مع أوّل قسمين عند "سيبويه"؛ يقول: «واعلم أنّ في الحروف حروفا مشربة تحفز في الوقف، وتُضغط عن مواضعها، وهي حروف القلقة، وهي: القاف، والجيم والطّاء، والدّال، والباء لأنّك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدّة الحفز والضّغط، وذلك نحو: الحق واذهب واخلط واحرج، وبعض العرب أشدّ

تصويتا» (ابن جنّي، 1990، ص: 63)؛ وهو القسم الأوّل الذي يضمّ أصوات القلقلة المشربة صويتا.

وأمّا القسم الثّاني فالأصوات المشربة نفخا، يقول "ابن جنّي": «ومن المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النّفخ إلا أنّها لم تضغط ضغط الأُول وهي: الزّاي، والظّاء، والذّال والضّاد، وبعض العرب أشدّ تصويتا» (المصدر نفسه ص: 63). ولم ير باقي الأصوات المجهورة مشربة.

4.3. الغنّة: الغنّة في اللغة صوت مختلط، يقول "ابن فارس": «الغين والنّون أصل صحيح، وهو يدلّ على صوت كأنّه غير مفهوم، إمّا لاختلاطه وإمّا لعلّة تصاحبه. من ذلك قولهم: قرية غنّاء، يراد بذلك تجمّع أصواتهم واختلاط جلبتهم. وواد أغنّ: ملتفّ النّبات، فترى الرّيح تجري فيه ولها غنّة؛ ويكون ذلك من كثرة ذبابه. ومنه الغنّة في الرّجل الأغنّ، وهو خروج كلامه كأنّه بأنفه» (ابن فارس، بدون، ص: 378)، وعن "أبي زيد": «الأغنّ الذي يجري كلامه في لهاته، والأخنّ السّادّ الخياشيم» (الأزهريّ، 2004م، ص: 103)؛ وبهذا تكون الغنّة صوتا خيشوميّا يشوب الكلام؛ وهو ما عبّر عنه "ابن فارس" بالاختلاط، وأمّا ما يغنّ لعلّة عنده فسمّاه "أبو زيد" بالخنّة، ويؤكّد "الأزهريّ" ذلك بقوله: «أخبرني المنذريّ عن المبرّد، أنّه قال: الغنّة: أن يشرب الحرف صوت الخيشوم، والخُنّة: أشدّ منها» (المصدر نفسه، ص: 102).

وليس يختلف تعريف الغنّة في اصطلاح اللغويّين فالغنّة: «إشراب الحرف صوت الخيشوم حيث يكون فيه ترخيم في نَفَس الأنف» (بمبا، 2011، ص: 28) وبيّن "سيبويه" كيفيّة خروج الغنّة فقال: «ومنها حرف شديد يجري معه الصّوت لأنّ ذلك الصّوت غنّة من الأنف، فإنّما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لأنّك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصّوت. وهو النّون وكذلك الميم» (سيبويه 1982م، ص: 435)؛ فهي حسبه صوت خيشوميّ يصحب النّطق بصوتي الميم والنّون؛ بسبب الهواء المنسلّ عبر الأنف أثناء النّطق

بهما، بعد منع النّفس من الجريان عبر الفم لأنّهما صوتان مجهوران، فالغنّة «صوت مستقرّ في صوت النّون –ومثلها التّنوين–والميم، فيقال: النّون حرف أغنّ، والميم حرف أغنّ، لأنّ في كلّ منهما غنّة تخرج من الخيشوم عند النّطق بهما، فهي زيادة فيهما كالإطباق الزّائد في حروفه» (العبد، بدون، ص: 34) ويرى "الخليل" النّون أشدّ الحروف غنّة(الفراهيدي: 2002، ص: 249).

وذهب بعضهم إلى أنّ الغنّة «من الصّفات اللّازمة، وهو صوت أغنّ مجهور شديد لا عمل للسان فيه. قيل إنّه شبيه بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها. قال الجعبريّ: الغنّة صفة النّون ولو تنوينا، والميم» (الجريسي، 2003، ص: 59)، وهذا كلام فيه نظر، لأنّه من جهة يحمل تناقضا باعتباره الغنّة صفة شبّهها بصوت الغزال وليس الصّوت صفة، ومن جهة أخرى اعتبار الغنّة صفة يخالف طبيعتها الصّوتية.

5.3. الإشمام: الإشمام في اللغة مصدر جذره الشّين والميم؛ ثنائيّ مضعّف عرّفه "ابن فارس" فقال: «أصل واحد يدلّ على المقاربة والمداناة. تقول شممت الشّيء فأنا أشمّه. والمشاممة المفاعلة من شاممته، إذا قاربته ودنوت منه. وأشممت فلانا الطّيب» (ابن فارس، بدون، ص: 175)، أمّا في اصطلاح اللغويّين فالإشمام «نوع من أنواع الوقف على المتحرّك، وهو قسيم الإسكان والرّوم والتّضعيف والنّقل» (اللبدي 1985م ص: 119)، ومعنى «أشمّ الحروف إشماما: أذاقها الضّمّة أو الكسرة بحيث لا تُسمع. وفي الصّحاح: وإشمام الحرف أن تُشِمّه الضّمّة أو الكسرة، وهو أقلّ من روم الحركة لأنّه لا يُسمع، وإنّما يتبيّن بحركة الشّفة، ولا يُعتدّ بها حركة لضعفها. والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالسّاكن. وفي المحكم: الإشمام: روم الحرف السّاكن الحركة بحركة خفيّة لا يُعتدّ بها، ولا تكسر وزنا، ألا ترى أنّ سيبويه حين أنشد:

متى أنام لا يؤرقني الكرى ليلا ولا أسمع أجراس المطي

مجزوم القاف قال بعد ذلك: وسمعت بعض العرب يشمّها الرّفع كأنّه قال: متى أنام غير مؤرّقٍ. ونقل "الجوهريّ" عن "سيبويه" بعد إنشاد هذا البيت ما نصّه: "العرب تشمّ القاف شيئا من الضّمّة" ولو اعتدت بحركة الإشمام لانكسر البيت، ولصار تقطيع رِقْنِي الكَرِي مُتَفَاعِلُنْ. ولا يكون ذلك إلا في الكامل. وهذا البيت من الرّجز» (الزّبيدي بدون، ص: 475).

إنّ ما نقله "الزّبيدي" من كلام يبيّن آلية الإشمام القائمة على تحريك العضو (الشّفتين) استعدادا للنّطق بالحركة دون تصويت، ويكون الإشمام حسبه في الوقف تفريقا بين ما يحرّك في الوصل وما يلزمه الإسكان على كلّ حال (سيبويه، 1982م ص: 168)؛ إذ لا يكون إلا في الضّمّة اللازمة.

ولا يكون الإشمام حسب "محمد سمير نجيب اللبدي" (1985م، ص: 119) إلا فيما حركته ضمّة بناء أو إعرابا، وأمّا غيرها من كسر أو فتح فلا إشمام فيه؛ وذهب "سيبويه" إلى تعليل هذا الاختصاص بقوله: «وإنّما كان ذا في الرّفع لأنّ الضّمّة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أيّ موضع من الحروف شئت ثمّ تضمّ شفتيك،لأنّ ضمّك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرّفع للرّؤية وليس بصوت للأذن»(سيبويه، 1982م، ص: 171)، غير أنّ من علماء اللغة من أجاز الإشمام في غير الضّمّ، يقول "الأزهري": «أن تشمّ الحرف السّاكن حرفا كقولك في الضّمّة: هذا العملُ وتسكت، فتجد في فيك إشماما للام لم يبلغ أن يكون واوا ولا تحريكا يعتدّ به ولكنّه شمّة من ضمّة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضا»(الأزهريّ، 2004م، ص: 291).

ويظهر أنّ الإشمام لا يكون في السّاكن الموقوف عليه فقط بل تعرف اللغة حركات مشمّة وصفها "الشّيخ محمد مكّي نصر الجريسي" بالفرعيّة وهي: «الحركة المشمّة في نحو ﴿أَ أَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: الآية 11، وغيرها] و ﴿أَ فَتَحْنَا﴾ [هود: الآية 44] في مذهب من أشمّ كهشام والكسائي» (الجريسي، 2003، ص:

34)؛ هذه الحركات كسرات أشمّت ضمّ البناء للمجهول، فالكلمتان كلتاهما على زنة "فُعِلَ" وإن بدت فاؤهما مكسورة فإعلال لا غير، وهي فَعْل" بتسكين العين وتحريك اللام التي عناها "الخليل" في تعريف التّضمين.

6.3. الرّوم: الرّوم في اللّغة من «الرّاء والواو والميم أصل يدلّ على طلب الشّيء. ويقال رمت الشّيء أرومة روما. والمرام: المطلب. قال "ابن الأعرابيّ: يقال روّمت فلانا وبفلان، إذا جعلته يروم الشّيء ويطلبه» (ابن فارس، بدون ص: 462).

وهو في اصطلاح اللّغويّن: «صوت ضعيف ناقص فكأنّك تروم ذاك ولا تتمّه وهو أمر لا يدرك إلا بالإصغاء التّام لأنّ النّاطق بالصّوت يعمل على تضعيف الحركة من دون أن يسقطها للوقوف على الكلمة» (محمد، بدون ص: 82).

ويُرجع "سيبويه" سبب الرّوم والإشمام إلى بيان حال الكلم؛ غير أنّ الرّوم أشدّ توكيدا في قوله: «وأمّا الذين راموا الحركة فإنّهم دعاهم إلى ذلك الحرصُ على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كلّ حال، وأن يُعلموا أنّ حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كلّ حال. وذلك أراد الذين أشمّوا؛ إلا أنّ هؤلاء أشدّ توكيدا» (سيبويه، 1982م، ص: 168).

ويمتاز الرّوم عن الإشمام بأمرين الأوّل أنّه يكون في الرّفع والجرّ بناء وإعرابا عكس الإشمام الذي لا يكون إلا في المضموم، وهذا واضح في كلام "ابن منظور": «رام الشّيء يرومه روما ومراما: طلبه، ومنه روم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور» (ابن منظور،2009، ص: 258).

والثّاني: أنّ كمّيته الصّوتيّة أكبر، يقول "الجوهري": «رمت الشّيء أرومه روما إذا طلبته. وروم الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركة مختلسة مخفاة لضرب من التّخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنّها تُسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين، كما قال:

أأَن زُمَّ أجمال وفارق جيزة وصاح غراب البين أنت حزين

قوله "أأن زُم" تقطيعه فعولن، ولا يجوز تسكين العين» (الجوهري، 1979 ص: 1938)، ويستفاد من هذا الكلام أنّ الصّوت المشمّ مكانة السّاكن، بينما يعدّ المرام متحرّكا.

7.3. الإمالة: الإمالة في اللغة من «الميم والياء واللام كلمة صحيحة تدلّ على انحراف في الشّيء إلى جانب منه. مال يميل ميلا. فإن كان خِلقة في الشّيء فمَيَل. يقال مال يميل ميلا» (ابن فارس، بدون، ص: 290)، وفي "لسان العرب": «ميّل أي تردّد» (ابن منظور، 2009م، ص: 637).

أمّا في الاصطلاح فـ«الحركة الممالة نحو "**بُشْرَى**" [آل عمران: الآية 126 وغيرها] و"**النَّارَ**" [البقرة الآية 24] و"**الكَافِرِين**" [آل عمران: الآية 28، وغيرها] عند من أمال، ونحو "**رَحْمَتَ**" [البقرة: الآية 218] و"**نِعْمَةَ**" [البقرة: الآية 211] عند من أمال ذلك في الوقف، فتكون حينئذ حركة فرعية ليست بكسرة خالصة ولا فتحة خالصة» (الجريسي، 2003، ص: 34) ؛ أي أنّ الإمالة حركة فرعية تعني ميل الفتحة أوالضّمّة نحو الكسر وتردّدها بينهما، ووسم "ابن جنّي" الفتحة الفرعية الممالة بالفتحة المشوبة بالكسر، وعرّفها قائلا: «أمّا الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبلها الإمالة نحو فتحة عين عابد وعارف، وذلك أنّ الإمالة إنّما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصّوت، فكما أنّ الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، وهذا هو القياس لأنّ الألف تابعة للفتحة، فكما أنّ الفتحة مشوبة، فكذلك الألف اللاحقة لها. وقد أمالوا أيضا هذه الفتحة وإن لم تكن بعدها ألف، فقالوا: مِنْ عَمِروْ، ورأيت خبطِ رِياح، ...» (ابن جنّي 1990، ص: 52).

بينما يشرح الضّمّة الممالة وهي الضّمّة المشوبة بالكسر عنده فيقول: «وأمّا الضّمّة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة: مررت بمذعِور، وهذا

ابن بِوُر نحوت بضمّة العين والباء نحو كسرة الرّاء، فأشممتها شيئا من الكسرة. وكما أنّ هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمّة محضة، ولا كسرة مرسلة فكذلك الواو أيضا بعدها هي مشوبة بروائح الياء وهذا مذهب سيبويه، وهو الصّواب» (المصدر نفسه، ص: 123).

وأشار "المبرّد" إلى أنّ الإمالة لا تكون إلا لعلّة في قوله: «وهو أن تنحو بالألف نحو الياء. ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه» (المبرد، 1994م، ص: 42) بينما حدد العلماء علل الإمالة وفق ما ذكره "علاء جبر محمّد" (بدون ص: 83) بما يلي:

-إمالة بسبب الياء: نحو: شيبان وغيلان؛

-إمالة من أجل الكسرة، نحو سربال وعابد؛

-الممال المنقلب عن ياء، لأنّ أصله ياء، نحو: ناب ومال: وما جاوز من الأسماء أربعة أصوات وأصله واو، ويضاف إليه كلّ ألف زائدة للتّأنيث، لأنّها تقلب ياء في التّثنية مثل حبلى؛

-الممال الشّبيه بالمنقلب عن ياء، سواء أكانت الياء فيه أصلية أم لا فتمال ألفه، لأنّها إمّا ياء أو بدل من ياء، والأصل فيه الواو فشبّهوه بالياء لغلبة الياء على اللام، إذا جاوزت ثلاثة أصوات؛

-الممال من أجل الصّوت الذي قبل الألف، من نحو (فعلت) من (خاف وطاب، وهاب) فيقال: (جفت، وطبت، وهبت)؛

-الممال لأجل الإمالة نحو: رأيت عمادا.

ولأنّ الإمالة حركة تختصّ بأصوات دون غيرها؛ جعلت صفات لها، «وتوصف بها الحروف الثّلاثة: الألف، والرّاء، وهاء التّأنيث، وسمّيت حروف الإمالة؛ لأنّ الإمالة في كلام العرب لا تكون إلا فيها، لكنّ الألف وهاء التّأنيث لا يمكن إمالتهما إلا بإمالة الحرف الذي قبلهما، وهاء التّأنيث لا تمال إلا في الوقف، والرّاء تمال وصلا ووقفا، ومثلها الألف إذا وقعت قبل محرّك»(العبد

بدون، ص: 33)، ووصف الألف والرّاء وهاء التّأنيث بالإمالة إنّما هو على سبيل التجوّز(شمس الدين، بدون ص: 327)؛ لأنّ الإمالة تكون في الحركة لا في المتحرّك.

5. خاتمة: وبختام البحث أمكننا الخروج بالنّقاط الآتية:

- التّضمين الصّوتي يشمل كلّ امتزاج بين صوتين ينتجان صوتا فرعيّا أو مشدّدا؛
- عرف اللغويّون فروع التّضمين كلا على حدة ولم يضعوا تعريفا اصطلاحيا له نظرا لتشعّب فروعه لتتلاقى وعلوم لغويّة مختلفة.
- تتداخل فروع التّضمين الصّوتي ومختلف علوم اللّغة؛
- يدخل في باب التّضمين: الأصوات المختلطة أو الممتزجة، الأصوات المشربة، الغنّة، الإشمام، الرّوم، الإمالة، الإدغام.

6. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

1. آدم بمبا: المعجم المفصّل في الألفاظ الدّالّة على الصّوت في اللّسان العربيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2011.
2. أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر: الكتاب: كتاب سيبويه، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرّفاعي بالرّياض 1402هـ/ 1982م.
3. بلقاسم مگريني: معجم المصطلح الصّوتي عند علماء التّجويد، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1434هـ/2013م.

4. جمال الدّين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي: لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلميّة، بيروت 2009.
5. أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، دت.
6. الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2002.
7. شهاب الدّين أبو بكر أحمد بن محمّد بن نحمّد الجزريّ الدمشقيّ: شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، ضبطع وعلّق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1420ه/2000م.
8. أبو الفتح عثمان بن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1990.
9. محمد جواد النّوري: التّفكير الصّوتي عند سيبويه في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1439ه/2018م.
10. محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة مؤسّسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، الأردن، 1405ه/1985م.
11. محمود محمد عبد المنعم العبد: اللمعة البدريّة في شرح متن الجزريّة لأبي الخير محمد بن الجزريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت.
12. الشّيخ محمد مكّي نصر الجريسي: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، ضبطه وصححه وخرّج آياته: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003.
13. مرتضى الحسيني الزّبيدي: تاجح العروس، تح: عبد السّتار أحمد فراج مطبعة حكومة الكويت، دط، دت.
14. أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهريّ الهروي: تهذيب اللغة تح: أحمد عبد الرحمن مخيمر: دار الكتب العلميّة، بيروت 1425ه/2004م.